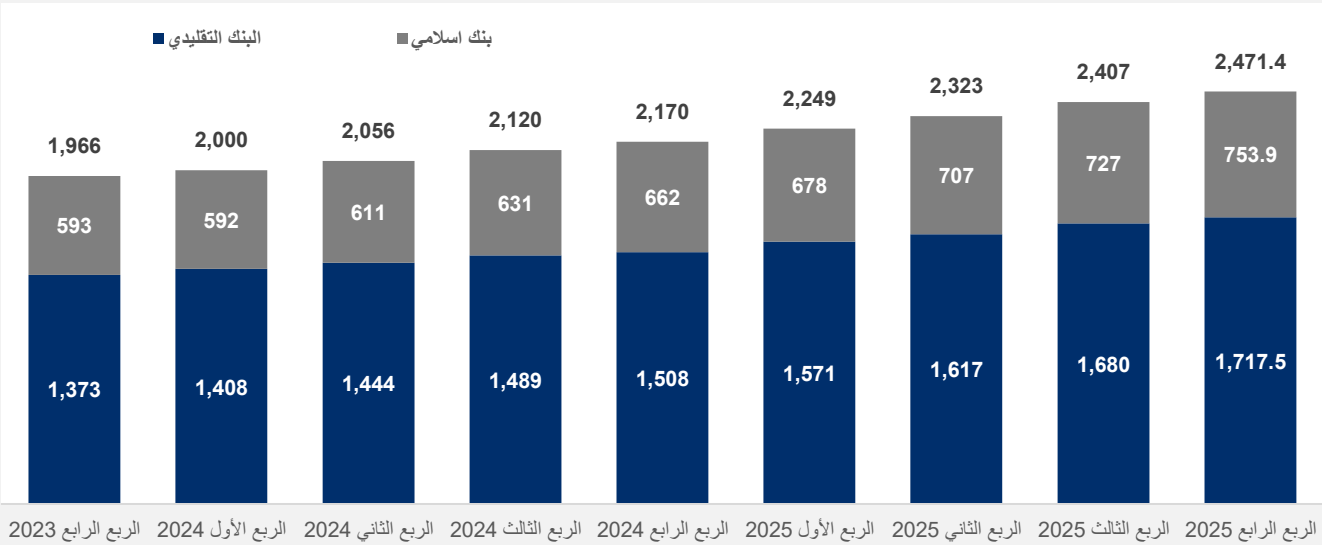


أبريل 2026

أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي - الربع الرابع من العام 2025

البنوك الخليجية تواجه ضغوطاً متزايدة على مستويات السيولة مع وصول نسبة القروض إلى الودائع إلى مستويات قياسية...
واصلت البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية تسجيل نمواً مستمراً في الإيرادات خلال الربع الرابع من العام 2025، إذ وصل إجمالي الإيرادات إلى مستوى قياسي جديد خلال الفترة. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، على الرغم من تراجع عوائد الائتمان، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى استمرار التوسع في أنشطة الإقراض. في المقابل، شهدت إيرادات غير الفوائد تراجعاً للمرة الأولى خلال سبع فترات ربع سنوية، مما حد جزئياً من وتيرة النمو الإجمالي. كما انخفض صافي الربح خلال الربع الرابع من العام 2025، متأثراً بارتفاع مخصصات انخفاض القيمة إلى أعلى مستوياتها خلال ثمانية عشر ربيعاً.

إجمالي القروض (مليار دولار أمريكي)

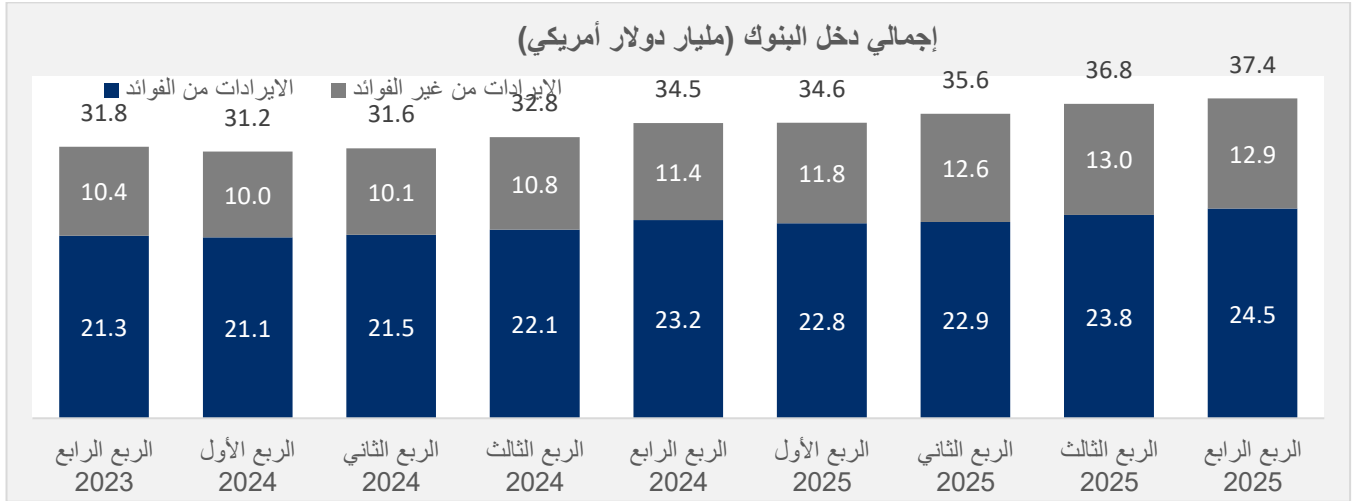


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وكان نمو التسهيلات الائتمانية واسع النطاق، إذ شمل معظم القطاعات وامتد على مستوى كافة أسواق المنطقة، مدعوماً بالزخم القوي الذي شهدته سوق المشاريع. وارتفع إجمالي القروض القائمة لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 2.7 في المائة ليصل إلى 2.47 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025، في انعكاس مباشر لمتانة نمو القطاعات غير النفطية، لا سيما مع استمرار تفوق أداء قطاع الصناعات غير النفطية على مستويات النمو التي سجلتها الاقتصادات الرئيسية. كما سجل صافي القروض نمواً ملحوظاً بنسبة 2.5 في المائة خلال هذا الربع ليصل إلى 2.37 تريليون دولار أمريكي.

في المقابل، شهدت ودائع العملاء أول تراجع لها على أساس ربع سنوي منذ تسعة عشر ربيعاً، لتبلغ 2.78 تريليون دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 0.6 في المائة على أساس ربع سنوي. وأدى هذا التباين بين تسارع وتيرة الإقراض وتراجع الودائع إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في قطاع البنوك الخليجية إلى مستوى قياسي بلغ 85.4 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، مقابل 82.8 في المائة في الربع السابق.

وعلى صعيد إجمالي الإيرادات، سجلت إيرادات القطاع المصرفي مستوى قياسياً جديداً خلال هذا الربع، إذ بلغت 37.4 مليار دولار أمريكي، بعد تحقيق نمواً بنسبة 1.7 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع إيرادات البنوك في كل من عمان والكويت والبحرين والسعودية، وهو ما قابله جزئياً تراجع هامشي في إيرادات البنوك المدرجة في كل من الإمارات وقطر.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

في المقابل، انخفض صافي ربح البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية بنسبة 5.9 في المائة مقارنةً بالمستوى القياسي المسجل في الربع الثالث من العام 2025، ليصل إلى أدنى مستوياته خلال أربع فترات ربع سنوية عند 15.6 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2025. ويعزى هذا التراجع، الذي شمل معظم دول المنطقة باستثناء عمان، بصفة رئيسية إلى ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة بما فاق أثر نمو الإيرادات. كما ساهمت زيادة المصروفات التشغيلية للربع الثاني على التوالي في الضغط على الأداء النهائي للأرباح.

أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في الأسواق الخليجية عن فترة الربع الرابع من العام 2025. ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

توقعات أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية تشهد تحولاً جذرياً

خلال الستة أشهر الماضية، وتحديدًا منذ أواخر العام 2024 وحتى ديسمبر 2025، كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي يتبنى نهجاً تيسيرياً نشطاً عبر خفض أسعار الفائدة تدريجياً، لتستقر ضمن نطاق يتراوح بين 3.50-3.75 في المائة. وفي تلك المرحلة، سادت توقعات باستمرار دورة خفض سعر الفائدة خلال العام 2026، مع استهداف معدل نهائي يقارب 3.0 في المائة، في ظل المؤشرات التي تدل على تباطؤ التضخم واقتربه من المستويات المستهدفة.

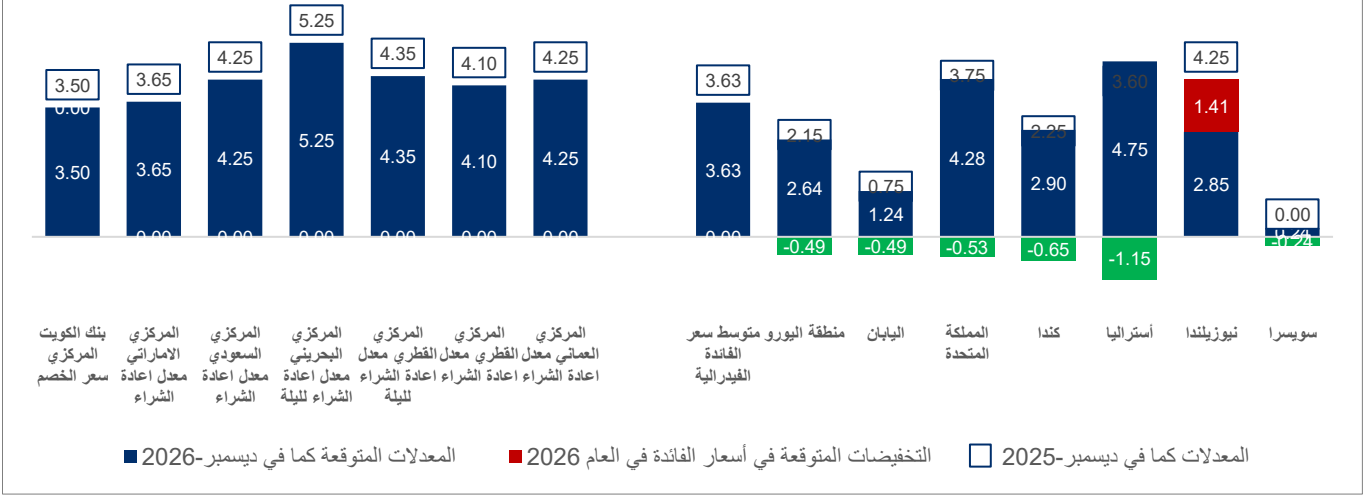
إلا أن هذا المسار شهد تحولاً مفاجئاً مع بداية العام 2026، نتيجة صدمة مزدوجة تمثلت في استمرار الضغوط التضخمية محلياً وتصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة، إلى جانب تصاعد علاوة مخاطر

الحرب، إلى دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تعليق دورة التيسير النقدي في يناير 2026. وبحلول اجتماع مارس 2026، كشفت خارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عن تحول ملحوظ نحو نهج أكثر تشدداً، مع قيام صناع السياسات برفع توقعاتهم للتضخم والإشارة إلى تعليق غير محدد الأجل لسياسة التيسير النقدي. وكما في أبريل 2026، لم تعد التوقعات تقتصر على تثبيت أسعار الفائدة، بل امتدت لتشمل احتمالات العودة إلى التشديد النقدي. ففي ظل استمرار الضغوط التي تهدد التضخم الأساسي، إلى جانب التغييرات المرتقبة في قيادة البنك، بدأ بعض صناع القرار في الإشارة بوضوح إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة إذا لم يتم احتواء التضخم. ونتيجة لذلك، تلاشت موجة التفاؤل التي سادت في أواخر العام 2025، لتحل محلها توقعات باستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، في انعكاس مباشر لتقلبات أسواق الطاقة العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة.

وتعكس أحدث بيانات التضخم التباطؤ الواضح في مسار تراجع الضغوط السعيرية، مع بدء تباعد معدلات التضخم الكلي عن المقاييس الأساسية الأكثر استقراراً. وعلى الرغم من استقرار مؤشر أسعار المستهلكين العام عند نسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي في فبراير من العام 2026، بما يتسق مع قراءة يناير ومسجلاً أدنى مستوياته منذ منتصف العام 2025، تشير البيانات الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند إلى إمكانية التسارع بوتيرة ملحوظة خلال شهري مارس وأبريل 2026، مع احتمال ارتفاع التضخم الكلي إلى نحو 3.4 في المائة. ويعزى هذا التباين بصفة رئيسية إلى الارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة، في حين ظل تضخم الغذاء مستقراً عند مستويات مرتفعة نسبياً تقارب 3.1 في المائة. في المقابل، استقر التضخم الأساسي عند 2.5 في المائة، والذي يعتبر أدنى مستوياته المسجلة منذ مارس 2021، فيما سجلت الأسعار الأساسية نمواً شهرياً محدوداً بنسبة 0.2 في المائة، بما يتسق مع قراءة يناير ويتوافق مع التوقعات.

من جهة أخرى، تبني البنك المركزي الأوروبي نهجاً حذراً قائماً على الترقب، مع الإبقاء على سعر تسهيلات الإيداع عند مستوى 2.00 في المائة حتى مارس 2026. وعلى الرغم من توجهه السابق نحو التيسير النقدي عقب خفض أسعار الفائدة في منتصف العام 2025، أدى استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط إلى تقويض التوقعات بمزيد من التخفيضات. وقد تحولت توقعات الأسواق من ترجيح دورة خفض متواصلة إلى تسعير فترة توقف ممتدة، مع إشارات متزايدة من بعض صناع السياسات إلى احتمال اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة في حال استمرار صدمات الأسعار المرتبطة بالطاقة. ويأتي هذا التحول نحو تشديد السياسة النقدية كاستجابة مباشرة لعودة الضغوط التضخمية في منطقة اليورو، إذ ارتفع التضخم إلى مستوى تقديري بلغ 2.5 في المائة في مارس 2026، مقابل نسبة 1.9 في المائة في فبراير، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة بما يقرب من نسبة 5 في المائة. وعلى ضوء ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي برفع توقعاته لمعدل التضخم خلال العام 2026 إلى نسبة 2.6 في المائة. وفي هذا السياق، تواجه منطقة اليورو تحدياً أقرب إلى الركود التضخمي، مع تزامن ارتفاع التكاليف مع خفض توقعات النمو الاقتصادي إلى 0.9 في المائة فقط، مما يضع البنك المركزي أمام معادلة دقيقة تقتضي تحقيق التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية ودعم تعافي الاقتصاد الذي ما يزال هشاً.

توقعات أسعار الفائدة في الدول الخليجية والعالم - 2026



المصدر: بلومبرج وبحث كامكو إنفست

وعلى صعيد توقعات أسعار الفائدة، اتجهت البنوك المركزية العالمية نحو تحول ملحوظ، منتقلة من دورة تيسير نقدي منسقة إلى نهج أكثر تبايناً، يتسم بالترقب الحذر والتشديد المعتمد على البيانات، في ظل عودة الضغوط التضخمية المدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة. ففي الوقت الذي أوقف فيه كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي مسار خفض أسعار الفائدة لمراقبة تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على أسعار النفط العالمية، ما يزال بنك إنجلترا يواجه انقساماً داخلياً واضحاً، مع الموازنة الدقيقة بين استمرار ضغوط التضخم في قطاع الخدمات وتباطؤ سوق العمل. وفي الأسواق الناشئة، يتسم المشهد بدرجة أعلى من الحذر، حيث يدرس بنك الاحتياطي الهندي احتمال اللجوء إلى رفع مفاجئ لأسعار الفائدة لدعم الروبية التي تشهد ضغوطاً، في حين قامت دول نامية أخرى بخفض وتيرة التيسير النقدي إلى نحو نصف المستويات المسجلة خلال العام 2025. وبصفة عامة، تم تعديل توقعات المعدلات النهائية لأسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية نحو مستويات أعلى، في إشارة إلى أن مسار العودة إلى السياسة النقدية المحايدة سيكون أكثر بطئاً وتقلباً مما كان متوقعاً في السابق. أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المرجح أن تواصل البنوك المركزية اتباع مسار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة الحالية وكذلك على مدار العام المقبل، في ظل استقرار أوضاع ربط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي.

استمرار نمو أنشطة الإقراض في الدول الخليجية

أظهرت بيانات البنوك المركزية في الأسواق الخليجية مجدداً مرونة الاقتصادات الإقليمية، بدعم من استمرار نمو التسهيلات الائتمانية القائمة. إذ وصلت إجمالي التسهيلات الائتمانية، وفقاً للبيانات المنشورة من البنوك المركزية، تسجيل نمو خلال الربع الرابع من العام 2025، مدفوعة بالارتفاع المسجل في جميع دول المنطقة. وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية من 2.08 تريليون دولار أمريكي بنهاية سبتمبر 2025 إلى 2.11 تريليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر 2025، ما يعكس زيادة صافية قدرها 27.1 مليار دولار أمريكي ومعدل نمو بلغ 1.30 في المائة على أساس ربع سنوي. وتعكس هذه الزيادة المتواضعة، وإن كانت بوتيرة مستقرة، مرونة القطاع المالي في المنطقة في ظل حالة عدم اليقين التي تهيمن على الاقتصاد العالمي. وسجلت الدول الست جميعها نمواً خلال هذا الربع، إذ ساهمت الإمارات بأكبر زيادة مطلقة بلغت 10.1 مليار دولار أمريكي، تلتها السعودية بنحو 9.1 مليار دولار أمريكي. وعلى أساس نسبي، جاءت الإمارات في مركز الصدارة من حيث نمو على مستوى المنطقة بنسبة 1.85 في المائة، تلتها البحرين (1.78 في المائة) والكويت (1.53 في المائة)، فيما سجلت قطر أبطأ وتيرة نمو عند 0.95 في المائة.

وسجلت السعودية، أكبر الأسواق الائتمانية على الصعيد الخليجي بإجمالي تسهيلات قائمة تبلغ 3.30 تريليون ريال سعودي (879 مليار دولار أمريكي)، نمواً بنسبة 1.04 في المائة خلال هذا الربع. وبرز تمويل القطاع العقاري للشركات كأبرز محركات النمو، مرتفعاً بنسبة 4.48 في المائة (+9.5 مليار ريال سعودي)، في ظل استمرار مشاريع رؤية 2030 الضخمة في جذب الاستثمارات. كما أظهر قطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه والغاز والصحة) أداءً قوياً بنمو بلغت نسبته 3.38 في المائة (+7.1 مليار ريال سعودي)، في حين سجل قطاع النقل والاتصالات زيادة قدرها 1.6 مليار ريال سعودي (+2.24 في المائة). في المقابل، شهدت المملكة تراجعاً ملحوظاً في قطاعات التشييد والبناء (-3.75 في المائة، -5.4 مليار ريال سعودي)، والصناعة التحويلية (-2.30 في المائة، -4.6 مليار ريال سعودي)، والأنشطة المالية والتأمين (-2.51 في المائة، -4.6 مليار ريال سعودي).

وسجلت الإمارات أقوى نمو مطلق، بإجمالي زيادة بلغ 37.1 مليار درهم إماراتي (+1.85 في المائة)، بدعم رئيسي من نمو قروض الاستهلاك الشخصي (+3.57 في المائة، +20.1 مليار درهم إماراتي)، واقتراض القطاع الحكومي (+6.95 في المائة، +14.7 مليار درهم إماراتي)، وقطاع المرافق العامة (+8.28 في المائة، +4.5 مليار درهم إماراتي)، في حين شهدت قطاعات الزراعة (-22.5 في المائة)، والتعدين (-8.6 في المائة)، والنقل (-4.1 في المائة) تراجعاً ملحوظاً.

وفي الكويت، ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة بنسبة 1.53 في المائة (+802.8 مليون دينار كويتي)، إذ سجل قطاع النفط والغاز أداءً استثنائياً بنمو بلغت نسبته 19.48 في المائة (+335.4 مليون دينار كويتي)، بما يعكس تسارع الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج. كما حقق شراء الأوراق المالية أداءً قوياً (+6.42 في المائة، +288.9 مليون دينار كويتي)، إلى جانب فئة "أخرى" (+4.87 في المائة، +191.7 مليون دينار كويتي). في المقابل، شهدت قطاعات الصناعة (-5.29 في المائة، -119.1 مليون دينار كويتي)، والتجارة (-2.90 في المائة، -110.7 مليون دينار كويتي)، والإنشاءات (-2.80 في المائة، -77.3 مليون دينار كويتي) أداءً سلبياً. أما في قطر، فقد نمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 0.95 في المائة (+13.6 مليار ريال قطري)، بدعم من الارتفاع القوي لأنشطة إقراض الدولي (خارج قطر) بنسبة 36.69 في المائة (+24.1 مليار ريال قطري)، ما يعكس التوسع الإقليمي للنشط للبنوك القطرية. كما ارتفع تمويل التجارة العامة بنسبة 4.79 في المائة (+9.8 مليار ريال قطري)، وأضافت القروض الاستهلاكية 5.6 مليار ريال قطري (+1.59 في المائة)، في حين تراجع الائتمان الموجه للقطاع العام بشكل ملحوظ بنسبة 4.68 في المائة (-20.2 مليار ريال قطري).

وسجلت البحرين ثاني أعلى معدل نمو نسبي بنسبة 1.78 في المائة (+227.3 مليون دينار بحريني)، على خلفية توسع أنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 14.13 في المائة (+106.9 مليون دينار بحريني)، وارتفاع اقتراض القطاع الحكومي بنسبة 5.63 في المائة (+40.6 مليون دينار بحريني). كما ساهم قطاع الأعمال إيجابياً بنمو بلغت نسبته 1.37 في المائة (+75.1 مليون دينار بحريني)، في حين شكل قطاعا التعدين (-14.05 في المائة، -13.2 مليون دينار بحريني) والإنشاءات (-5.25 في المائة، -24.6 مليون دينار بحريني) أبرز عوامل التراجع. وفي عمان (البيانات المتاحة حتى نوفمبر 2025)، ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 1.44 في المائة (+391.7 مليون ريال عماني)، مدفوعة بالنمو القوي الذي سجله إقراض القطاع الحكومي بنسبة 14.36 في المائة (+114.7 مليون ريال عماني) — وهو الأعلى على مستوى الخليج — إلى جانب زيادة إقراض قطاع الأفراد بمقدار 134.9 مليون ريال عماني (+1.49 في المائة)، ونمو الإقراض للشركات بمقدار 165.7 مليون ريال عماني (+1.17 في المائة). فيما سجلت المؤسسات العامة التراجع الوحيد الملحوظ بنسبة -2.01 في المائة (-23.6 مليون ريال عماني).

واستناداً إلى بيانات البنوك المركزية، برزت أربعة محاور رئيسية عبر مشهد الائتمان في الأسواق الخليجية: (1) ظل الإقراض الشخصي والاستهلاكي أبرز المحركات الرئيسية الداعمة للنمو في كل من الإمارات وقطر والكويت وعمان، بما يعكس استمرار التفاؤل الاقتصادي وثقة الأفراد، (2) سجل اقتراض القطاع الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً في الإمارات (+6.95 في المائة)، وعمان (+14.36 في المائة)، والبحرين (+5.63 في المائة)، بما يشير إلى مواصلة تنفيذ برامج الإنفاق والاستثمار العام، (3) أظهرت قطاعات الطاقة والمرافق العامة نمواً قوياً، لا سيما في قطاع النفط الخام والغاز في الكويت (+19.48 في المائة) وقطاع المرافق العامة في الإمارات (+8.28 في المائة)، بما يتسق مع توجهات الاستثمار المرتبطة بجهود تحول الطاقة في المنطقة، (4) شهدت

قطاعات الإنشاءات والصناعة التحويلية تراجعاً متزامناً في كل من السعودية (-3.75 في المائة و-2.30 في المائة على التوالي)، والكويت (-2.80 في المائة و-5.29 في المائة)، والبحرين (-5.25 في المائة)، مما قد يعكس دورات استكمال المشاريع أو نهجاً أكثر تحفظاً في التوسع الصناعي.

الإعلان عن حزمة من الإجراءات لمواجهة التطورات الجيوسياسية الراهنة...

في إطار احتواء تداعيات حالة عدم الاستقرار الإقليمي، أعلنت البنوك المركزية في الدول الخليجية عن حزمة من الإجراءات الاحترازية الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي واستمرارية تدفق الائتمان في الاقتصاد. إذ قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتفعيل حزمة دعم شاملة لتعزيز المرونة، شملت إتاحة الوصول إلى ما يصل من نسبة 30 في المائة من الأرصدة الاحتياطية، إلى جانب تحرير جزء من مصدات رأس المال. وفي المقابل، خفض كل من بنك الكويت المركزي ومصرف قطر المركزي متطلبات السيولة ورأس المال بشكل ملحوظ إلى مستوى 80 في المائة، بهدف ضخ سيولة إضافية في الأسواق. أما في السعودية، فقد ركز البنك المركزي السعودي على دعم الأفراد، من خلال إلزام البنوك بتقديم 25 خدمة مصرفية مجانية، إلى جانب إقرار إطار جديد لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة. وفي ذات الوقت، ركز كل من مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي العماني على تعزيز المرونة التشغيلية وتفعيل خطط استمرارية الأعمال، حيث قام البنك المركزي العماني بشكل خاص باختبار آليات جديدة لعمليات السوق بين البنوك لضمان استقرار النظام المالي خلال الأزمة.

وعلى صعيد الكويت، شرع بنك الكويت المركزي في تنفيذ حزمة تحفيزية استجابة للظروف الراهنة، من خلال تبني إجراءات تستهدف متطلبات السيولة الرقابية ونسب كفاية رأس المال. وشملت هذه الإجراءات خفض معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100 في المائة إلى 80 في المائة، إلى جانب تقليص نسبة السيولة الرقابية إلى 15 في المائة. كما قام البنك بتحرير ما نسبته 1.0 في المائة من مصدات رأس المال الاحترازية، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل إلى 100 في المائة، بما يضمن استمرار تدفق الائتمان إلى الاقتصاد المحلي.

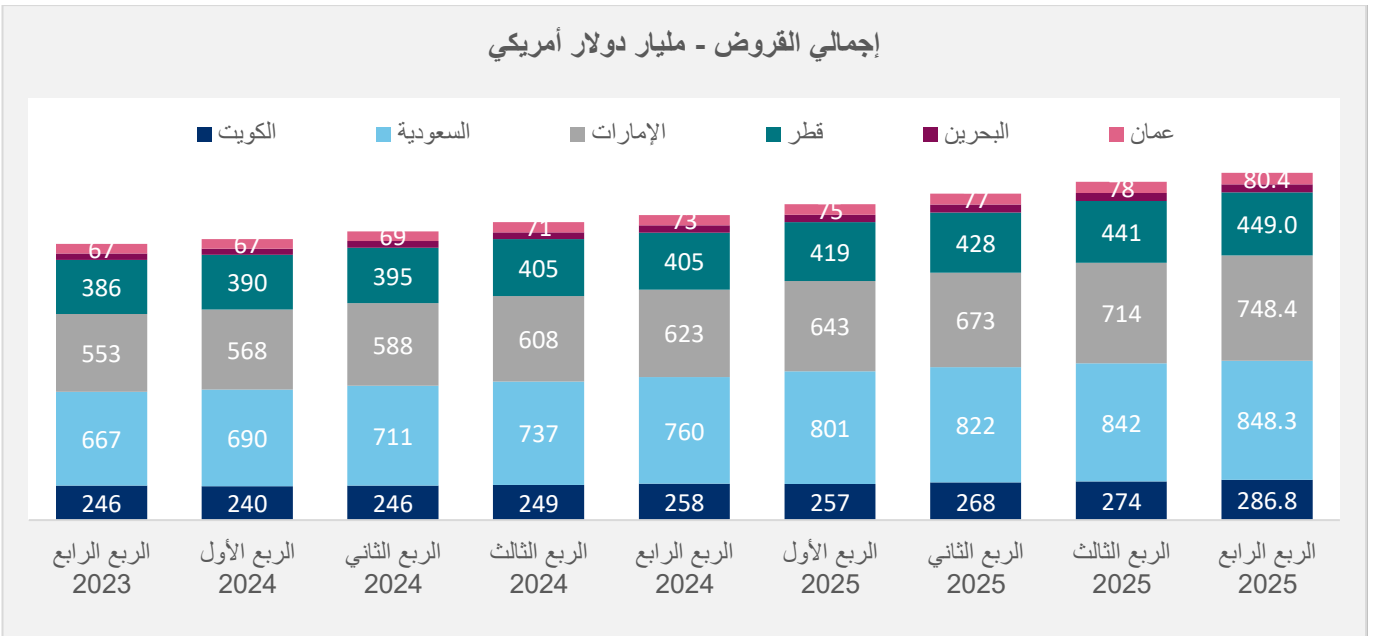
وأعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخراً عن حزمة لتعزيز المرونة، تستهدف دعم القطاع المصرفي وتعزيز مستويات السيولة والقدرة على الإقراض في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة. وتتيح هذه الإجراءات للبنوك الوصول إلى ما يصل إلى 30 في المائة من أرصدة الاحتياطي الإلزامي النقدي، إلى جانب توفير تخفيف مؤقت لمتطلبات السيولة ومعالجة ضغوط سحب الودائع. وقد تم توفير هذا الدعم بشكل رئيسي من خلال تسهيلات تأمين السيولة الطارئة (CLIF)، وهي أداة مرنة مصممة لتقديم دعم طويل الأجل للاحتياطيات لدى البنوك التجارية خلال فترات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق. وعلى الرغم من تمتع القطاع المصرفي بمستويات قوية من السيولة والمرونة، فإن هذه الخطوة الاستباقية تضمن إتاحة الوصول إلى رأس المال والتمويل المدعوم بالضمانات، بما يعزز قدرة المؤسسات على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية واضطرابات سلاسل الإمداد المحتملة.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات النظامية، أطلقت مؤسسات مالية محلية كبرى مثل مصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك عجمان برامج دعم مخصصة. وتركز هذه المبادرات على دعم الشركات الصغيرة والعمالين في خط الدفاع الأول، من خلال تقديم مزايا تشمل تأجيل أقساط السداد، وإعفاءات من رسوم قروض الإسكان والسيارات، إلى جانب أسعار فائدة تفضيلية. ومن خلال إتاحة خطط سداد مرنة وتخفيف الأعباء المالية، يسعى قطاع البنوك إلى الحد من الضغوط الفورية التي تواجه الكوادر الحيوية والقطاعات الأكثر تأثراً بالظروف الراهنة، مثل السياحة والشحن.

إجمالي القروض يسجل مستويات قياسية جديدة في الربع الرابع من العام 2025...

واصل إجمالي القروض لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية تسجيل نمو على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من العام 2025، بدعم من الارتفاع الذي سجلته كافة أسواق المنطقة. وبلغ إجمالي القروض مستوى قياسياً جديداً عند 2.47 تريليون دولار أمريكي، على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو على أساس ربع سنوي إلى أدنى مستوياته خلال أربعة أرباع عند 2.7 في المائة (أي ما يعادل 64.3 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.6 في المائة في الربع السابق. في المقابل، ظل النمو على أساس سنوي مستقراً عند مستويات ثنائية الرقم، مسجلاً 13.9 في المائة. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات مجدداً أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في إجمالي القروض على مستوى الخليج خلال الربع الرابع من العام 2025، مدفوعة بقوة النشاط الإقراضي عبر مختلف القطاعات. وارتفع إجمالي القروض لدى البنوك الإماراتية بنسبة 4.7 في المائة (أي ما يعادل 33.9 مليار دولار أمريكي) ليصل إلى 748.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025.

إجمالي القروض - مليار دولار أمريكي



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وجاءت البنوك الكويتية في المرتبة التالية، محققة نمواً في الإقراض قدره 12.6 مليار دولار أمريكي أو بنسبة 4.6 في المائة على أساس ربع سنوي، ليصل إجمالي القروض إلى 286.8 مليار دولار أمريكي، تلتها البنوك المدرجة في كل من قطر والسعودية بنمو بلغت نسبته 1.7 في المائة (+7.5 مليار دولار أمريكي) و0.8 في المائة (+6.6 مليار دولار أمريكي)، على التوالي. وفي المقابل، سجلت البنوك في عمان والبحرين زيادات محدودة نسبياً في القروض على أساس ربع سنوي، بلغت 2.1 مليار دولار أمريكي و1.7 مليار دولار أمريكي، على التوالي خلال هذا الربع. وعلى صعيد طبيعة أنشطة البنوك، حققت البنوك الإسلامية الخليجية نمواً ملحوظاً في الإقراض خلال هذا الربع، إذ ارتفع إجمالي القروض لديها بنسبة 3.7 في المائة ليصل إلى 753.9 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك التقليدية نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً بنسبة 1.7 في المائة، ليبلغ إجمالي القروض القائمة لديها 1.72 تريليون دولار أمريكي بنهاية الفترة.

تراجع ودائع العملاء للمرة الأولى خلال 19 ربعاً...

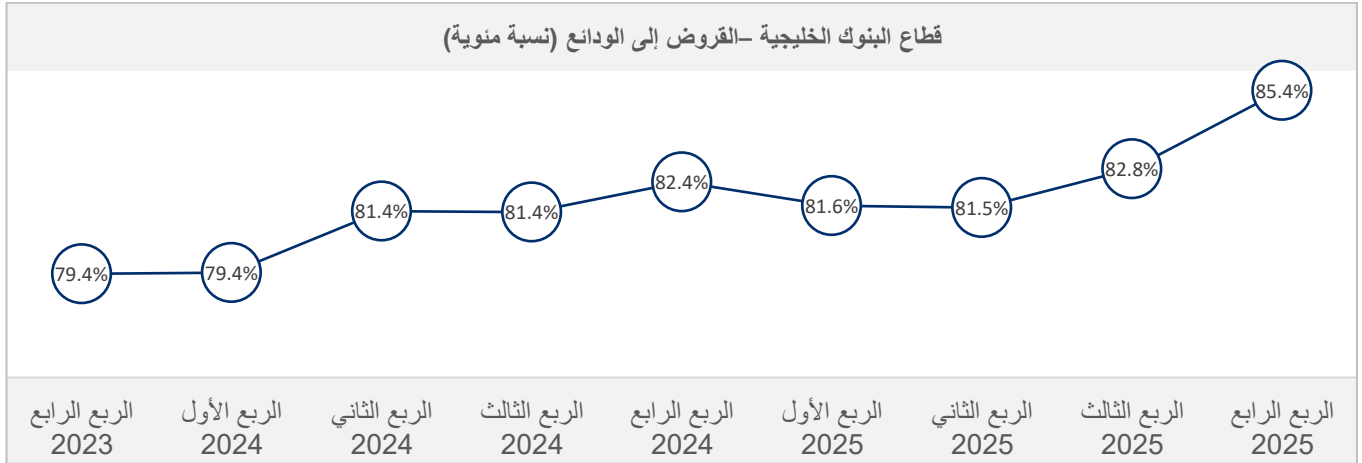
بعد تسجيل نمو متواصل على مدار ما يقارب خمسة أعوام، انخفض إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية للمرة الأولى خلال 19 فترة ربع سنوية في الربع الرابع من العام 2025، بنسبة 0.6 في المائة ليصل إلى 2.78 تريليون دولار أمريكي. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في كل من السعودية وقطر. وتشير

الاتجاهات العامة لودائع العملاء، استناداً إلى البيانات المتاحة للبنوك في السعودية والإمارات، إلى تراجع الودائع تحت الطلب بشكل رئيسي في السعودية خلال هذا الربع، في حين انخفضت ودائع المؤسسات المالية لدى البنوك المدرجة في كل من السعودية والإمارات خلال الربع الرابع من العام 2025.

وسجلت البنوك المدرجة في السعودية انخفاضاً في إجمالي ودائع العملاء للربع الثاني على التوالي بنسبة 2.7 في المائة لتبلغ 827.2 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025، نتيجة تراجع الودائع تحت الطلب وودائع المؤسسات المالية، بما فاق أثر النمو الجيد الذي سجلته ودائع الادخار والودائع الأخرى. كما شهدت البنوك القطرية انخفاضاً في ودائع العملاء خلال هذا الربع بنسبة 4.0 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 435.4 مليار دولار أمريكي. في المقابل، واصلت ودائع العملاء في بقية الدول الخليجية تسجيل نمو خلال الربع الرابع من العام 2025. إذ سجلت البنوك المدرجة في الإمارات أقوى نمو مطلق في الودائع خلال هذا الربع، لتصل إلى 993.1 مليار دولار أمريكي، وهو الأعلى على مستوى المنطقة، بعد تسجيلها لنمو ربع سنوي بنسبة 1.1 في المائة. تلتها البنوك الكويتية بنمو قدره 6.7 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 1.9 في المائة، ليبلغ إجمالي ودائع العملاء 354.1 مليار دولار أمريكي. كما سجلت البنوك في كل من البحرين وعمان نمواً قدره 4.1 مليار دولار أمريكي (+5.2 في المائة) و3.0 مليار دولار أمريكي (+3.6 في المائة)، لتصل الودائع إلى 82.9 مليار دولار أمريكي و86.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى مستوى قياسي جديد في الربع الرابع من العام 2025...

حافظت نسبة صافي القروض إلى الودائع على مستوى مرتفع في قطاع البنوك الخليجية، متجاوزة حاجز 80 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، لتسجل مستوى قياسي جديد عند 85.4 في المائة. وارتفعت النسبة على أساس ربع سنوي وسنوي بنحو 300 نقطة أساس خلال هذا الربع، كما ظلت مستقرة فوق مستوى 80 في المائة على مدى السبعة أرباع الماضية، ما يعكس تحسن توظيف الأصول إلى جانب دعم الهوامش لتعويض الضغوط الناتجة عن تراجع أسعار الفائدة.



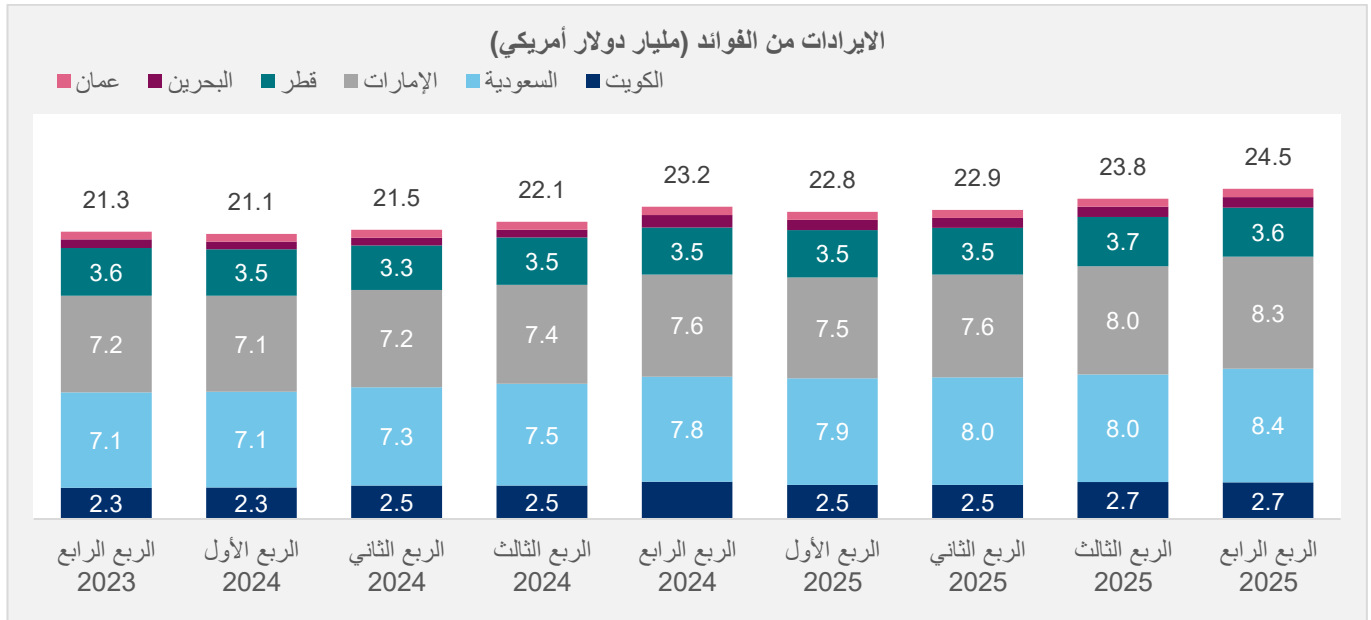
المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

إلا أنه على الرغم من ذلك، أظهرت هذه النسبة تبايناً ملحوظاً بين الدول المختلفة، حيث سجلت السعودية أعلى مستوى خلال هذا الربع، تلتها البنوك القطرية. وأظهرت بيانات البنوك المدرجة في السعودية ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع لتتخطى 100 في المائة للمرة الأولى، إذ وصلت إلى 101.2 في المائة. كما أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي وصول نسبة مطالبات البنوك التجارية على القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع إلى مستوى قياسي بلغ 108.4 في المائة في نوفمبر 2025، قبل أن تتراجع لاحقاً لثلاثة أشهر متتالية حتى فبراير 2026 لتصل إلى 104.9 في المائة. ويعكس هذا المستوى المرتفع تحديات على صعيد السيولة في القطاع المصرفي السعودي، إلى جانب الإشارة إلى تزايد الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية على المدى القريب، فضلاً عن الإصدارات القائمة من السندات والصكوك خلال العام الجاري.

أما في قطر، فقد بلغت النسبة 96.8 في المائة، لتسجل ثاني أعلى مستوى في الدول الخليجية، بعد ارتفاع قوي بلغ 570 نقطة أساس على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من العام 2025. كما سجلت البنوك المدرجة في الإمارات ارتفاعاً في هذه النسبة لتتجاوز مستوى 70 في المائة وتصل إلى 72.0 في المائة، عقب زيادة ربع سنوية قدرها 274 نقطة أساس. في المقابل، شهدت النسبة تراجعاً لدى بقية البنوك في المنطقة، بما في ذلك البنوك في الكويت وعمان والبحرين.

نمو صافي إيرادات الفوائد على الرغم من تراجع صافي هامش الفائدة ...

واصل صافي إيرادات الفوائد لدى البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية تسجيل نمو خلال الربع الرابع من العام 2025، مرتفعاً بنسبة 3.1 في المائة مقارنة بنمو بلغت نسبته 3.6 في المائة في الربع السابق. وبلغ إجمالي صافي إيرادات الفوائد مستوى قياسياً جديداً عند 24.5 مليار دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2025، مقابل 23.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع إجمالي القروض خلال هذه الفترة، بما فاق تأثير زيادة تكلفة التمويل في بعض الأسواق، إلى جانب تداعيات خفض أسعار الفائدة منذ العام الماضي.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

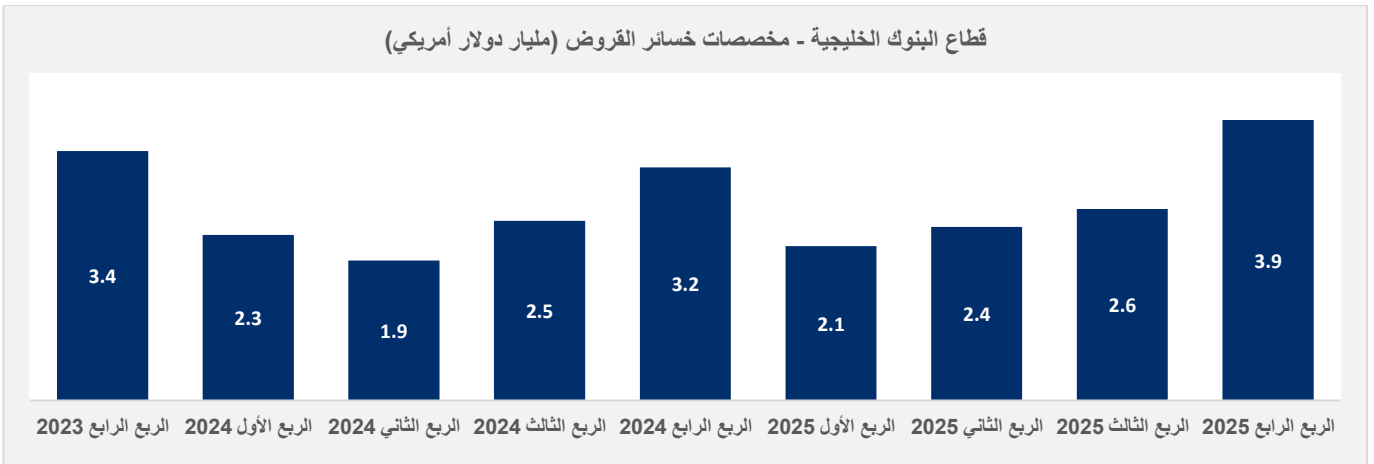
وعلى مستوى كل دولة على حدة، ظل الاتجاه إيجابياً بصفة عامة، إذ سجلت أربعة من أصل ستة أسواق نمواً في صافي إيرادات الفوائد، في حين شهدت البنوك في الكويت وقطر تراجعاً هامشياً. وسجلت السعودية أعلى نمو ربع سنوي بنسبة 5.6 في المائة ليصل صافي إيرادات الفوائد إلى 8.4 مليار دولار أمريكي، وهو الأعلى على مستوى المنطقة. وتلتها البحرين بنمو قدره 4.1 في المائة ليبلغ 0.8 مليار دولار أمريكي، ثم الإمارات وعمان بنسب نمو بلغت 3.9 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي. وعلى أساس سنوي، جاءت البنوك المدرجة في الإمارات في الصدارة بنمو بلغت نسبته نحو 10 في المائة، تلتها البنوك السعودية والقطرية.

وعلى صعيد السياسة النقدية، اتجهت البنوك المركزية عالمياً وكذلك في الدول الخليجية إلى تسريع وتيرة خفض أسعار الفائدة خلال الربع الرابع من العام 2025، إذ تم خفضها مرتين بمقدار 25 نقطة أساس لكل منهما، مقارنة بخفض واحد بمقدار 25 نقطة أساس في الربع السابق. وقد اتبعت معظم البنوك المركزية في الدول الخليجية نفس النهج وطبقت تخفيضات مماثلة، باستثناء بنك الكويت المركزي الذي خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط خلال الربع الرابع من العام 2025. ونتيجة لذلك، تأثر العائد على الائتمان في القطاع المصرفي الخليجي، متراجعاً دون مستوى 4.0 في المائة ليبلغ 3.98 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، مقابل 4.05 في المائة بنهاية الربع الثالث من العام 2025 و4.21 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2024.

ارتفاع المخصصات للربع الثالث على التوالي...

ارتفعت المخصصات المسجلة لدى البنوك في الدول الخليجية للربع الثالث على التوالي خلال الربع الرابع من العام 2025، إذ زادت مخصصات خسائر القروض بنحو 50 في المائة لتصل إلى 3.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. ويعكس هذا الارتفاع زيادة المخصصات عبر معظم أسواق المنطقة، باستثناء البنوك العمانية التي سجلت تراجعاً هامشياً بنسبة 4.4 في المائة. وشهدت البنوك في الكويت زيادة المخصصات بأكثر من الضعف خلال الربع الرابع من العام 2025، لتصل إلى 0.71 مليار دولار أمريكي مقابل 0.28 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. كما سجلت البنوك السعودية ارتفاعاً حاداً بنسبة 73.6 في المائة، لتبلغ مخصصاتها 0.87 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. في حين ارتفعت المخصصات لدى البنوك في كل من الإمارات وقطر على أساس ربع سنوي، متجاوزة مستوى 1.0 مليار دولار أمريكي لكل منهما خلال الفترة.

قطاع البنوك الخليجية - مخصصات خسائر القروض (مليار دولار أمريكي)

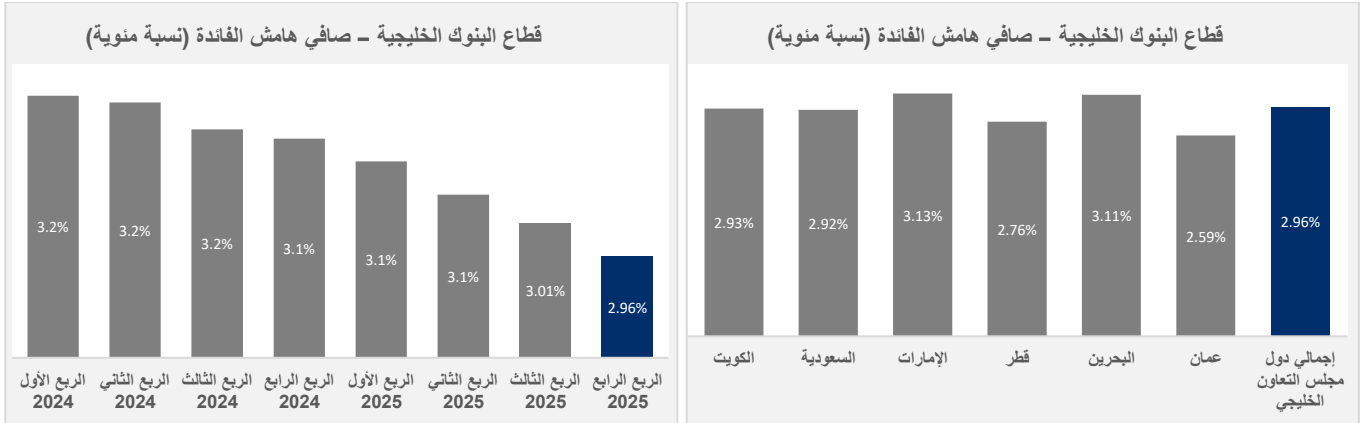


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وانعكس هذا الارتفاع الذي سجلته المخصصات على تكلفة المخاطر لقطاع البنوك الخليجية، إذ ارتفعت النسبة إلى 0.47 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025، والتي تعد أعلى مستوى يسجل خلال أربع فترات ربع سنوية، مقابل 0.45 في المائة في الربع الثالث من العام 2025. إلا أن النسبة ظلت منخفضة نسبياً مقارنة بالمستويات التاريخية، مما يعكس استمرار التحصيلات الجيدة، وقوة المؤشرات الاقتصادية، واستقرار جودة الأصول. وسجلت البنوك القطرية أعلى تكلفة مخاطر عند 0.83 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025 مقابل 0.85 في المائة في الربع السابق، تلتها البنوك البحرينية بنسبة 0.62 في المائة، ثم البنوك العمانية عند 0.50 في المائة. في المقابل، سجلت البنوك السعودية أدنى نسبة والتي بلغت 0.29 في المائة، فيما سجلت البنوك المدرجة في الكويت والإمارات مستويات أعلى نسبياً بلغت 0.44 في المائة.

تراجع صافي هامش الفائدة بما يتسق مع خفض أسعار الفائدة...

واصل صافي هامش الفائدة لدى البنوك المدرجة في الدول الخليجية اتجاهه التراجعي خلال الربع الرابع من العام 2025، في ظل إعادة تسعير شريحة أكبر من القروض عند مستويات فائدة أدنى عقب التخفيضات التي تم تنفيذها خلال النصف الثاني من العام الماضي. وتراجع الهامش على مستوى الدول الخليجية إلى ما دون 3.0 في المائة ليبلغ 2.96 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025، مقابل 3.01 في المائة بنهاية الربع الثالث من العام 2025. وشهدت النسبة تراجعاً واسع النطاق عبر جميع أسواق المنطقة، وإن كان الانخفاض الأقل سجلته البنوك المدرجة في السعودية بوصول صافي هامش الفائدة إلى 2.92 في المائة.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وجاءت البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة الأولى من حيث مستويات صافي هامش الفائدة، إذ بلغ نسبة 3.13 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025 مقابل نسبة 3.19 في المائة في الربع السابق. تلتها البنوك البحرينية بهامش بلغ 3.11 في المائة الربع الرابع من العام 2025 مقابل 3.35 في المائة في الربع الثالث من العام 2025. ويعكس تفوق الهوامش لدى هذه الأسواق توافر مستويات مرتفعة من السيولة المدعومة بانخفاض تكلفة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار. كما ساهمت تركيبة محافظ القروض في الإمارات في دعم مستويات الهامش، حيث تمثل القروض الشخصية ما يقارب ربع إجمالي التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي بالدولة.

تراجع العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية إلى أدنى مستوياته المسجلة في 9 فترات ربع سنوية...

سجل العائد على حقوق المساهمين في قطاع البنوك الخليجية تراجعاً هامشياً خلال الربع الرابع من العام 2025، ليبلغ 13.4 في المائة، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ الربع الثالث من العام 2023. ويعكس هذا الانخفاض المحدود تراجعاً على أساس ربع سنوي لمعظم أسواق المنطقة، في حين حافظت البنوك المدرجة في السعودية على أداء شبه مستقر خلال الربع الرابع من العام 2025. وفي المقابل، ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 502.3 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 3.6 في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام 2025.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، تصدرت البنوك المدرجة في الإمارات مجدداً المشهد بأعلى عائد على حقوق المساهمين، إذ بلغ نسبة 16.5 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2025 مقابل نسبة 16.6 في المائة في الربع السابق من العام. تلتها البنوك المدرجة في السعودية بنسبة 13.0 في المائة، دون تغيير يذكر على أساس ربع سنوي، ثم البنوك القطرية بنسبة 12.1 في المائة، مسجلة تراجعاً قدره 20 نقطة أساس مقارنة بالربع السابق. وفي الكويت، حافظت البنوك على مستويات قوية من العائد على حقوق المساهمين ضمن نطاق ثنائي الرقم، عند 10.0 في المائة مقابل 10.6 في المائة في الربع السابق.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النقع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضميمة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست